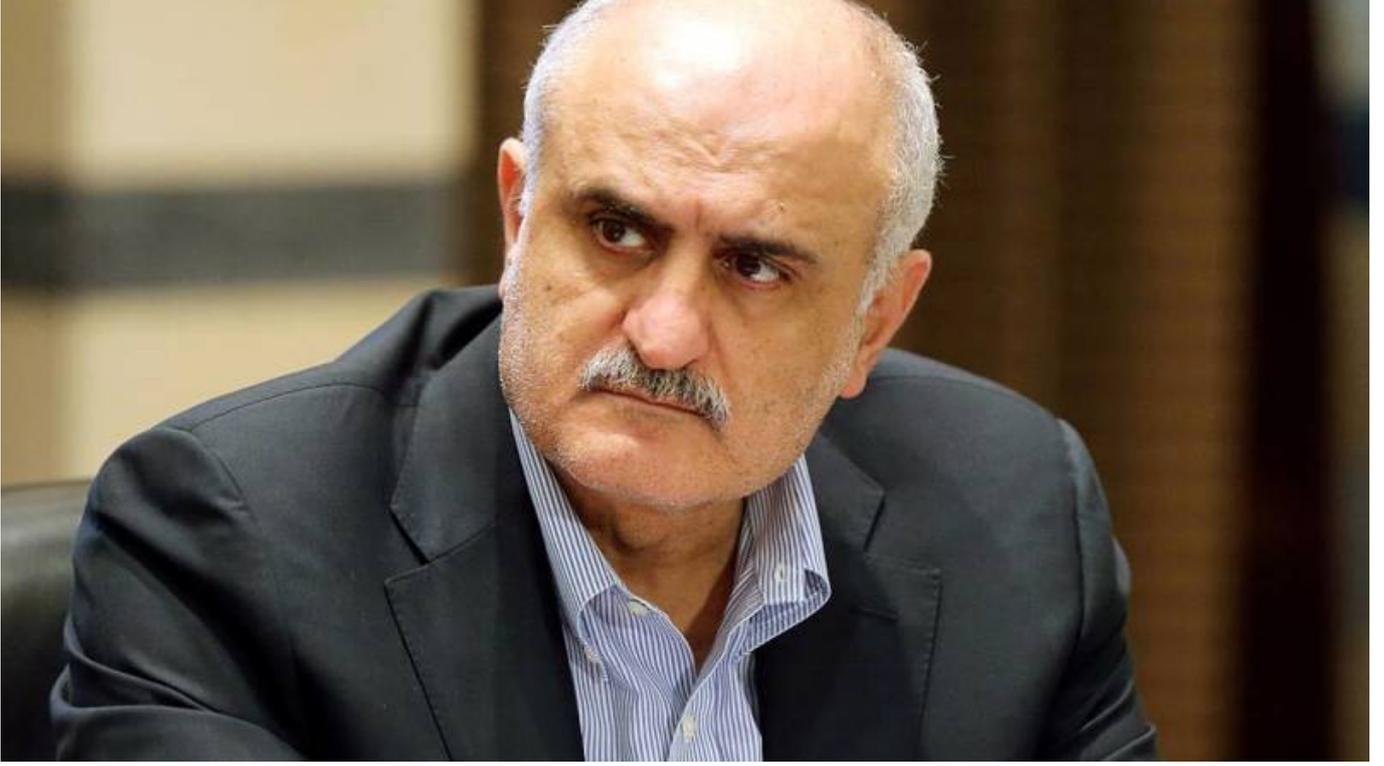


## الحكومة اللبنانية تبحث ملف الكهرباء.. واجتماع لمجلس الدفاع





## «بيروت:» الخليج

ترأس الرئيس اللبناني العماد ميشال عون، جلسة لمجلس الوزراء مخصصة لعرض رؤية الوزراء المتعلقة بوزاراتهم وخطة عملهم، وسبق الجلسة اجتماع للمجلس الأعلى للدفاع برئاسته، في وقت أكد رئيس الحكومة نجيب ميقاتي، أن الاجتماعات والاتصالات جارية داخلياً وسائر الهيئات الدولية المعنية بوضع خطة موحدة للتعافي المالي والاقتصادي تعتمدها الحكومة مع التركيز على ملف أساسي هو الكهرباء، فيما أصدر المحقق العدلي القاضي طارق البيطار مذكرة توقيف غيابية بحق النائب علي حسن خليل، وذلك قبيل تبليغه دعوى الرد الجديدة المقدمة ضده من وكلاء خليل والنائب غازي زعبيتر، ما استدعى تعليق التحقيق ووقف كل الجلسات، إلى أن تبت محكمة التمييز المدنية برئاسة القاضي ناجي عبيد بقبول هذه الدعوى أو رفضها.

الحكومة، بمشاركة نائب رئيس سليم صفير، أمس برئاسة جمعية المصارف، خلال اجتماعه مع وفد وأكد ميقاتي سعادة الشامي، أن الاجتماعات والاتصالات جارية داخلياً وسائر الهيئات الدولية المعنية، لوضع خطة موحدة للتعافي المالي والاقتصادي تعتمدها الحكومة، تمهيداً للبدء في تنفيذها في سبيل الخروج من الأزمة الراهنة، بالتوازي مع ، لوضع برنامج تعاون متوسط وطويل الأمد، لافتاً إلى أن صندوق النقد الدولي التحضير لبدء المفاوضات مع الاتصالات في هذا السياق تشمل أيضاً المصارف، التي من واجبها المشاركة في الإنقاذ، مشدداً على وجوب التعاون الإيجابي من كل الجهات، لإعادة حقوق المودعين، مشيراً إلى أن العمل الحكومي يتركز في الوقت الراهن على ملف ، التي تكلف الخزينة العامة ملياري دولار سنوياً من دون وجود خطة مستدامة للحل الكهرباء أساساً هو

وانطلقت جلسة مجلس الوزراء بعد ساعتين من جلسة المجلس الأعلى للدفاع التي دعا إليها الرئيس عون. أعلن المجلس الأعلى للدفاع، عقب اجتماعه، أنه تم التداول في طلب المحقق العدلي في جريمة انفجار مرفأ بيروت للحصول على إذن بملاحقة المدير العام لأمن الدولة اللواء طوني صليبا بصفة مدعى عليه واتخذ القرار المناسب بشأنه. كما اتخذ

المجلس قرارات في مواضيع مختلفة ضمن اختصاصه

قضائياً، عقد القاضي البيطار، جلسة صباح أمس، كانت مخصصة لاستجواب الوزير السابق النائب علي حسن خليل، الذي لم يحضر شخصياً، إنما حضر وكيله المحامي محمد المغربي، كما حضر وكلاء الادعاء الشخصي. وخلال الجلسة طلب المغربي مهلة زمنية لتقديم دفع شكلية وتقديم مستندات، إلا أن المحقق العدلي رفض هذه الطلبات وأصدر مذكرة توقيف غيابية بحق خليل

وإثر انتهاء الجلسة، تبلغ القاضي البيطار دعوى الرد الجديدة المقدمة ضده من وكلاء خليل والنائب غازي زعيتر، ما استدعى تعليق التحقيق ووقف كل الجلسات، إلى أن تبت محكمة التمييز المدنية برئاسة القاضي ناجي عيد، بقبول هذه الدعوى أو رفضها

وبالتزامن مع انعقاد الجلسة نفذ أهالي الموقوفين في قضية تفجير المرفأ وقفة احتجاجية أمام قصر العدل في بيروت

ويواجه التحقيق في تفجير المرفأ عقبات منذ أن سعى المحقق العدلي لاستجواب بعض أقوى الشخصيات السياسية في لبنان للاشتباه في أنهم كانوا على علم بالمواد الكيميائية، لكنهم لم يفعلوا شيئاً لتجنب الكارثة

ومذكرة توقيف خليل هي ثاني مذكرة تصدر بحق وزير سابق ضمن التحقيق. وصدرت المذكرة الأولى في سبتمبر بحق وزير الأشغال العامة السابق يوسف فينيانوس. وكان بيطار قد أصدر عدة طلبات في يوليو/تموز لاستجواب عدد من كبار المسؤولين، بينهم رئيس الوزراء السابق حسان دياب وعدة وزراء سابقين وأكبر مسؤول أمني في البلاد، فيما يتعلق بالتقصير والإهمال

إلى ذلك جددت بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان في بيانهم، تأكيد الاتحاد ضرورة استكمال التحقيقات في انفجار مرفأ بيروت في أسرع وقت ممكن، وأن يكون غير منحاز ويتم بمصداقية وشفافية واستقلالية